

Distr.: General
15 July 2016
Arabic
Original: Arabic/English/French

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٠٤ من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	الجزائر
٤	الأردن
٦	البرتغال

[.A/71/150](#) *



الرجاء إعادة استعمال الورق

110816 090816 16-12258 (A)



أولا - مقدمة

١ - أئنت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٧٢، على بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة من خلال إجراءات شاملة منسقة تقوم على أساس روح الشراكة المتعددة الأطراف لتحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار؛ وشجعت بلدان المنطقة على تعزيز هذه الجهود بوسائل منها إقامة حوار تعاوني عملي المنحى على أساس دائم متعدد الأطراف بين دول المنطقة، ونوّهت بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢ - وسلّمت الجمعية بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات واحترام ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط وزيادة التفاهم فيما بينها أمور من شأنها أن تسهم في تعزيز السلام والأمن والتعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة.

٣ - وأهابت الجمعية العامة بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح ومنع الانتشار التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف أن تقوم بذلك، مما يهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة. وشجعت الجمعية جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها بتشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية وبالمشاركة في جملة أمور منها تقرير الأمم المتحدة المتعلق بالنفقات العسكرية، وبتقديم بيانات ومعلومات مطابقة للواقع إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

٤ - وشجعت الجمعية العامة بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، آخذة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل خطرا جسيما يهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة ويحول بالتالي دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرّض العلاقات الودية بين الدول للخطر ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.

٥ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا التقرير مقدم امتثالاً إلى ذلك الطلب، واستناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٦ - وفي هذا الصدد، وُجِّهت مذكرة شفوية مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٦ إلى جميع الدول الأعضاء، تطلب إليها تقديم آرائها حول هذا الموضوع. وقد أُدرجت الردود الواردة في الفرع الثاني أدناه. وستصدر أي ردود إضافية في شكل إضافات إلى هذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦]

إن مسألة الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يجب أن تعالج في إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار مصالح وشواغل البلدان المطللة على الجانبين، على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والبشري على حد سواء، مع منح الأفضلية للمبادرات الرامية لجعل المنطقة منطقة سلام واستقرار وازدهار على نحو مستدام.

ولدى الجزائر سياسة متوسطة نشطة قائمة على مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل. وتدعو الجزائر إلى تعزيز هذه المبادئ وتطبيقها.

وترى الجزائر أن الأمن والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مرتبطان ارتباطاً قوياً بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وتشدد على أهمية أن يؤخذ البعد المتوسطي في الحسبان في التفكير في مستقبل نظام الأمن في أوروبا، بهدف الحفاظ على مصالح الجميع. ولهذا السبب تشارك الجزائر بنشاط في مختلف مبادرات وأطر الحوار القائمة في المنطقة:

(أ) المبادرة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، التي صُممت لمواجهة الحالة المثيرة للقلق السائدة هناك، لما لها من عواقب جسيمة على الأمن والاستقرار في أفريقيا. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الإطار الاستراتيجي والعملي والعسكري، وإطلاق برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية، فضلاً عن تعزيز القدرات الإدارية والتقنية والتشغيلية للوكالات الأمنية في عدة بلدان أفريقية؛

- (ب) منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار ٥+٥) الذي أتاح اتخاذ تدابير للتعاون في عدة مجالات، والتشجيع على تعزيز السلام والأمن الجماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومواجهة التحديات المتصلة بالسلام والأمن في المنطقة؛
- (ج) المكتب الإقليمي لمركز الامتياز لشمال أفريقيا ومنطقة الساحل الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة من جهة، وبلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، لتخفيف المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير المشروع للمواد ذات الطابع الحساس؛
- (د) المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي يقدم مساهمة هامة في منع ومكافحة الإرهاب والظواهر المرتبطة به. وهو يعكس إرادة الدول الأفريقية فيما يتعلق بتوحيد جهودها مع جهود المجتمع الدولي لتنفيذ إجراءات ملموسة وعاجلة وجماعية بهدف مواجهة الإرهاب؛
- (هـ) الآلية الأفريقية للشرطة التي تشكل أداة للتنسيق الإقليمي تتمثل غايتها النهائية في تعزيز الأمن والسلام في أفريقيا من خلال بناء قدرات قوات الشرطة في البلدان الأفريقية في مجالات علم الأدلة الجنائية، وتقييم التهديدات الإجرامية، ومكافحة الجريمة الإلكترونية، ومكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات، فضلا عن تعزيز قوات الشرطة المنتشرة في إطار عمليات حفظ السلام.

الأردن

[الأصل: بالعربية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١٦]

- ١ - يؤيد الأردن تأييدا تاما قرار الجمعية العامة ٧٢/٧٠ (٢٠١٥) بخصوص تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع. بما فيها القرار ٩٠/٦٥ (٢٠١٠) والقرار ٦٣/٦٦ لعام (٢٠١١). فقد حرص الأردن دائما على تعزيز سبل التعاون والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبما يخدم السلام والاستقرار في هذه المنطقة.
- ٢ - يرحب الأردن بجميع الجهود المبذولة لتعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأخذ الاحتياطات اللازمة لمكافحة إمكانية لجوء الإرهابيين لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار الغير مشروع بالأسلحة. كما كان الأردن من أوائل دول المنطقة بالانضمام إلى العديد من

الاتفاقيات والمبادرات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار
الشامل والجريمة الدولية ومن هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر
أو عشوائية الأثر؛
- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
- اتفاقية الأسلحة الكيماوية؛
- اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛
- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها؛
- المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي؛
- المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار؛
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

٣ - يرى الأردن أن السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضرورة ملزمة
وشرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب المنطقة والذي سيسهم بشكل
كبير في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن فيها، حيث تدعم المملكة الأردنية الهاشمية جهود
الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية على الصعيدين الإقليمي والدولي
بهدف إرساء السلم والأمن في جميع مناطق العالم.

٤ - تلتزم المملكة الأردنية الهاشمية بكافة القرارات المنبثقة عن مجلس الأمن فيما يتعلق
بأسلحة الدمار الشامل وحظر التسلح ومنع الاتجار الغير مشروع بالأسلحة الصغيرة
والخفيفة، ويرى أن الشفافية في مجال التسلح أداة أساسية لإيجاد مناخ من الثقة والتعاون في
منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، لذلك فإن الأردن كان المبادر دائما إلى
حث دول المنطقة على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية
الموقعة بين الدول والانضمام إلى المعاهدات الدولية الخاصة بتزع التسلح وعدم الانتشار
بهدف إرساء السلام والأمن في جميع مناطق العالم وخاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط
والشرق الأوسط.

٥ - يرتبط الأردن بعلاقات وثيقة مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط والمبنية على أسس التعاون والأمن المشترك والتي تهدف إلى إرساء الأمن والسلام في المنطقة وإزالة أسباب التوتر وما ينجم عنها من تهديد للسلام والأمن الإقليمي والدولي فقد كان الأردن دائماً السباق ضمن المنطقة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بضبط التسليح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بهدف إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والذي ينعكس على منطقة البحر الأبيض المتوسط بحيث تصبح منطقة يعمها السلام والأمن والديمقراطية والتعاون والازدهار الاقتصادي الذي يعمل على اجتثاث الفقر والبطالة وأسباب التوتر الذي قد يؤدي إلى الإرهاب وزعزعة الاستقرار في المنطقة. كما يؤكد الأردن على ضرورة احترام سيادة جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحق الشعوب في الدفاع عن نفسها وفي تقرير مصيرها وعدم التدخل أو استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم حيازة الأرض بالقوة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

٦ - يؤمن الأردن بضرورة تكاتف جهود جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وبذل المزيد من الجهود المشتركة لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة خصوصاً مع وجود تنظيمات إرهابية في المنطقة بالإضافة إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى العديد من دول الجوار وإلى الأردن الذي تحمل أعباء استضافة اللاجئين السوريين على أراضيه على الرغم من قلة موارده، مؤكداً أن على المجتمع الدولي أن يقوم بمساعدة المملكة، وتقديم الدعم الكافي لها في التعامل مع أزمة اللجوء السوري. ولا بد لهذا التعاون أن يقوم على أساس روح الشراكة وتحويل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار لدول المنطقة.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

بعد التذكير بالقرارات السابقة المتخذة بشأن هذه المسألة، أكدت الجمعية العامة في دورتها السبعين أهمية التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط بوصفه وسيلة أساسية لضمان السلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة التي تضم بلدانا في أوروبا والمغرب العربي والشرق الأوسط.

ولقد شاركت البرتغال في عملية التعاون مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، وتحديدًا في مسائل الدفاع، من خلال مشاركتها الفعالة في المشاريع التي ساهمت في تعزيز العلاقات بين البلدان الأوروبية وبلدان الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة حول هذا الموضوع إلى شركة أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط للأوراق المالية وعملية برشلونة، فضلًا عن الاتحاد من أجل المتوسط الذي البرتغال عضو فيه، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، وهما عمليتان تشارك البرتغال فيهما بنشاط.

وتشارك البرتغال أيضًا في منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار ٥+٥). وتغطي الأنشطة التي تضطلع بها البرتغال فيما يتعلق بالتعاون العسكري والمسائل الأمنية وحالات الطوارئ المدنية ١٠ بلدان من منطقة البحر الأبيض المتوسط هي: إسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وتونس، والجزائر، وفرنسا، وليبيا، ومالطة، والمغرب، وموريتانيا.

وشاركت البرتغال أيضًا من خلال الاتحاد الأوروبي في برامج مختلفة تتعلق بتحديد الأسلحة في منطقة الساحل تهدف، من بين أمور أخرى، إلى وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقدمت البرتغال واحدة من طائراتها لضمان سلامة وأمن السفينة الأمريكية كيب راي خلال عمليات تدمير الأسلحة الكيميائية السورية التي جرت على متنها في البحر الأبيض المتوسط.

وانخرطت البرتغال مع شركاء إقليميين في عدة مجالات لترع السلاح من أجل تعزيز السلامة والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.